الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين

د. هشام عبد القادر أبو هاشم

الملخص

يتضح من دراسة السياسة الأمنية الإسرائيلية في القدس أنها فرضت الكثير من الوقائع المعقدة على الأرض، وأبرزها سياسة الاستيطان والأطواق والفصل عن الضفة الغربية، وبينت الدراسة الأبعاد السياسية والأمنية التي تهدف إلى السيطرة على المدينة كسياسة أمر واقع وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية في المدينة، كل ذلك أثر في السكان المقدسيين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وأوضحت الدراسة بأن هدف إسرائيل من سياستها هو تحقيق تفوق ديموغرافي يهودي في المدينة من خلال مجموعة من الإجراءات التعسفية الهادفة إلى تهويد المدينة، وتفريغها من سكانها الأصليين، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية والآثار المُدللة على عروبة القدس.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحذر من مستقبل القدس السياسي الذي بات محكوماً بنتائج تلك السياسات القائمة على الاستيطان والاستيلاء والمصادرة، والضم التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

Abstract

In studing Israel security policy in Jerusalem, it became obvious that it imposed a lot of complex facts; most notably settlements, blockades and separation in the West Bank. The Study displayed the political and security dimensions aimed at controlling the city as a policy to oliterate the Palestinian national identity. All this left a great impact on the Palestinian Jerusalem from social, economic and psyedogical view. The study showed that Israel built its policy on achieving Jewish demographic superiority in the City through a series of arbitrary measures aimed at Judaizing the city and discharging it from its indigenous Population and obliterating the Palestinian national identity that proves its Arabism.

A set of recommendations and results have been concluded in the study which warned from the Political future of Jerusalem which is governed by settlements, requisition, confiscation and annexation adopted by Israel successive governments.

المقدمة:

تتميز مدينة القدس بموقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي عبر آلاف السنيين، لذلك حظيت مدينة القدس بمكانة دينية لدى جميع الديانات السماوية الثلاثة. وقد مثّلت القدس صراعاً قديماً وحديثاً بما تعرضت له من غزوات، التي كان آخرها ما قام به الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية إلى جانب طمس الآثار التي تدلل على عروبة مدينة القدس.

قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس في حزيران عام 1967م، وقد اتَّبعت في سياستها مبررات تاريخية مزيَّفة ومشوهة للحقائق الموضوعية، وأخرى تقوم على تأويلات وتفسيرات توراتية دينية ملفَّقة، لكن في الحقيقة إن تلك المبررات تحمل أبعاداً سياسية توسّعية، لذلك فقد مارست إسرائيل منذ احتلالها للمدينة المقدسة سياسة استيطانية وذلك ضمن المناطق التي تقع خارج حدود التقسيم عام 1947م، وشرعت بعد العام 1967م بتنفيذ سياسة أمنية محكمة من خلال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، حيث تعرضت المدينة لعملية استيطان منظمة وممنهجة واسعة بهدف محاصرتها وعزلها عن عمقها الجغرافي، وإحاطتها بحزام استيطاني من الشمال والجنوب والشرق وجعلتها متصلة مع إسرائيل من ناحية الغرب، وأطلقت المشاريع والبرامج الاستيطانية من جميع القوى السياسية اليمينية واليسارية والدينية والعلمانية، بهدف السيطرة على المدينة التاريخية كسياسة أمر واقع في المستقبل.

لذلك فالسياسة التي اتبعتها إسرائيل في مدينة القدس أوقعت الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالسكان الفلسطينيين في القدس، حيث قامت بمصادرة أراضيهم تحت مبررات وحجج شتى، ومنعتهم من الوصول إليها، وجعلتهم يعيشون في (كانتونات) منفصلة ومنعزلة عن بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما منعتهم من التوسع العمراني الطبيعي وخنقهم سكانياً بهدف إجبارهم على الهجرة من المدينة المقدسة وتوطين اليهود بدلاً منهم.

وكذلك اتبعت إسرائيل سياسة تعسفية من خلال حرمان السكان المقدسيين من الخدمات، وطردهم بشكل فردي وجماعي وهدم منازلهم، واستمرت إسرائيل في تنفيذ سياستها الاستيطانية التوسعية، لذا جاءت الدراسة لتسليط الضوء على الأبعاد السياسية والأمنية التي تتبعها إسرائيل في مدينة القدس وتحليل تداعياتها على السكان الفلسطينيين في المدينة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مجموعة من التساؤلات التي يطرحها التحليل، وانطلاقا من أن السياسة الإسرائيلية تمثل وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه، تسعي الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي التداعيات السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس على السكان الفلسطينيين؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية وهي:

1. ما هي الاجراءات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس؟
2. ما هي الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس؟
3. ما هي السياسات الإسرائيلية المتبعة ضد السكان الفلسطينيين في القدس؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهمية كبيرة نظراً لأهمية مدينة القدس باعتبارها ثالث أهم مدينة من المنظور الإسلامي وأول مدينة من منظور فلسطيني، وتكتسب السياسات الإسرائيلية تجاه القدس أهمية بالغة لما لها من آثار بعيدة على تحليل الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك من الناحية الأكاديمية تعتبر مدينة القدس ذات مكانة مميزة لدى الباحثين نظراً لتلاقي وتشابك مصالح أتباع الرسالات السماوية في مدينة القدس، بالإضافة إلى التشابك بين مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية حول القدس، ونستطيع تحديد أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. تسلط الضوء على السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، وهذا يعود بالفائدة على المهتمين بالشأن الفلسطيني الإسرائيلي.
2. تتناول موضوعاً حيوياً ومهماً بالنسبة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، تقف على طبيعة وماهية السياسة الأمنية الإسرائيلية وأهدافها التوسعية في مدينة القدس.
3. تتيح الدراسة لراسمي السياسات الفلسطينية، وصناع القرار الاطلاع على جوهر السياسة الأمنية الإسرائيلية، وفهم أبعادها السياسية والأمنية مما يتيح لهم وضع سياسات بديلة قادرة على التصدي لسياسة إسرائيل.
4. تتيح الدراسة لصناع القرار الفلسطيني والمفاوض الفلسطيني التعرف إلى نقاط الضعف في الموقف الإسرائيلي، واستخدام ذلك في معركتهم التفاوضية، وتوضح السياسيات الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي: الشعبي والرسمي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى الاجراءات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس.
2. التعرف إلى الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، بالتحليل والتفسير مما يتيح تعريتها للإفادة منها في النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله النضالية.
3. التعرف إلى السياسات الإسرائيلية المتبعة ضد السكان الفلسطينيين في القدس في تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس بما يحقق الأهداف الإسرائيلية.

حدود الدراسة:

يتمحور الحد الموضوعي للدراسة حول السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس والإجراءات التي تتبعها إسرائيل لتغيير طابعها العربي والإسلامي، بما يخدم الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القدس، ومحاولة فرض الطابع اليهودي على المدينة.

أما الحد الزماني فهو يغطي الإجراءات الإسرائيلية خلال الفترة التي أعقبت احتلال القدس في حزيران عام 1967م، وحتى اعداد الدراسة في تشرين أول عام 2016م.

منهجية البحث:

1. المنهج التاريخي: وسوف يتم استخدام هذا المنهج في التتبع التاريخي للسياسات الأمنية الإسرائيلية بأبعادها المختلفة السكانية والجغرافية والسياسية ونتائج تلك السياسات التي تم اتخاذها بعد العام 1967م.
2. المنهج الوصفي التحليلي: سيتم وصف حجم السياسة الأمنية الإسرائيلية شكلها وتأثيرها تجاه مدينة القدس، والتركيز على تحليل بعض الظواهر والتعمق في مسبباتها وتوابعها.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: الاجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس.

المبحث الثالث: تداعيات السياسة الأمنية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في مدينة القدس.

المبحث الأول

الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس

أولاً: لمحة تاريخية:

تميزت مدينة القدس عبر التاريخ بسبب موقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي، وذلك عبر الآف السنين منذ أن أنشأها اليبوسيون، وحظيت المدينة بمكانة دينية لدى جميع الديانات السماوية الثلاثة، وقد مثلت القدس صراعاً قديماً وحديثاً بما تعرضت له من غزوات، والتي كان آخرها الاحتلال الإسرائيلي لها، وما يقوم به من الإجراءات هدفها طمس الهوية الوطنية الفلسطينية للمدينة، إلى جانب طمس الآثار التي تدلل على عروبتها.

لقد أسفرت حرب عام 1948م عن وقوع النصف الغربي من مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية وبقى الجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية، وأخذت سلطات الاحتلال تعمل على دمج المدينة في الدولة الإسرائيلية، وتهويدها وذلك من خلال إنشاء مجلس بلدي يهودي في كانون الثاني عام 1949م، ومضاعفة عدد السكان اليهود عن طريق موجات الهجرة التي أعقبت الحرب (سالم،85:2003)، وطرد 60 ألفًا من سكانها العرب وتشريدهم، وبناء أحياء سكنية يهودية فوق الأراضي العربية، حيث كان يملك الفلسطينيون نحو 88.7% من مجمل مساحة مدينة القدس، وعملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على توسيع حدود بلدية القدس الغربية من 16.261 دونمًا إلى 38.100 دونمًا، كما ارتفع عدد المستوطنين اليهود من 84 ألفًا في تشرين الثاني عام 1948م إلى 197 ألف مستوطن في حزيران عام 1967م، وفي تلك الفترة قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالقدس وقراها، وبناء نحو 50 مستعمرة يهودية عليها (صالح،10:2011).

مع اندلاع حرب حزيران عام 1967م احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس في 7 حزيران عام 1967م، بالإضافة إلى احتلال أجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة متمثلة في هضبة الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية، وقامت إسرائيل بعد احتلال مدينة القدس بإصدار قانون ضم المدينة المقدسة، عبر العديد من الإجراءات التي اتخذتها منذ احتلال القدس ليصبح الضم أمراً واقعياً. فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1967/6/25م قرارها القاضي بسريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وأصدر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 1967/6/27م قراره بتعديل قانون الأنظمة والقضاء لسنة 1948م، وإضافة المادة 11 ب التي تنص على سريان قانون الدولة وقضائها وادارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم، حيث استخدم الاحتلال العنف والإرهاب والقتل واعتقال المئات من السكان وترويع الأهالي واقتحام المنازل وهدمها، وغير ذلك من الممارسات العنصرية بهدف تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها العرب، لتسهيل السيطرة عليها وابتلاعها وهدم المدينة وتهويدها، فأعلن الاحتلال عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة

الإسرائيلية في 27 حزيران عام 1967م، ثم أعلن رسميا في 30 تموز عام 1980م، أن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل (سالم،2003:89-94).

لقد أصبحت القدس العربية خاضعة للقضاء وللإدارة الإسرائيلية، ولكي تكتمل عملية الضم وتصبح القدس المحتلة خاضعة للحكم المحلي، أي تصبح تابعة لبلدية القدس الغربية. أقر الكنيست جنباً إلى جنب مع تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء تعديلاً لقانون البلديات رقم 6 لسنة 1967م، وبموجب هذا التعديل منح وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع نطاق البلدية، ما يضم مناطق جديدة إليها تحدد في مرسوم صادر وفق المادة 11ب من قانون أنظمة السلطة والقضاء، وهكذا بدأت إسرائيل تعتبر القدس الشرقية التي احتلت عام 1967م والقدس الغربية مدينة موحدة وجزءاً لا يتجزأ منها، وفي العام 1993م أحدثت السلطات الإسرائيلية توسعاً جديداً في حدود البلدية حيث أصبحت مساحتها تقارب 130 كم2. وفي العام 2005 أقرت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية المخطط الهيكلي <القدس 2000-2020> والذي يوسع الحدود الغربية لمدينة القدس بحوالي 40%، ووفقاً للمخطط فإن أكثر من نصف الجزء الشرقي من القدس صُنِّف على أنه مناطق مبنية وصنف حوالي 24.4% كمناطق خضراء ومساحات عامة، يُمنع الفلسطينيون من البناء فيها(معهد الأبحاث التطبيقية،2015).

شكلت قوانين الضم هذه أساساً لقوانين إسرائيلية إضافية وللإجراءات والنشاطات العملية الأخرى الهادفة إلى ابتلاع المدينة العربية والمناطق المجاورة لها تدريجياً، عن طريق تفريغها من السكان العرب بوساطة التضييق عليهم بشتى الوسائل: كمصادرة الأراضي وإقامة المساكن والمنشآت اليهودية، وتعميق الوجود الإسرائيلي فيها على شتى الصعد، وبذلك قامت إسرائيل بإلغاء القضاء العربي والإدارة العربية وألحقتها بمنطقة صلاحية مجلس القدس اليهودية، فأصبحت الإدارة العربية المتمثلة في بلدية القدس العربية والقضاء العربي فيها بحكم الملغاة.

لقد كان التركيز على القدس مسألة مركزية في الفكر الصهيوني، ومن الأبعاد الدينية والتاريخية من قبل أن ينشأ الكيان الصهيوني، حيث قال هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: «إذا حصلنا على مدينة القدس وكنت لا أزال حيا وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسًا لدى اليهود فيها وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون»(النتشة وياغي، 1984:157)، مات هيرتزل ولكن أفكاره بقيت حيةً في النهج الاستيطاني الذي يقوم به اليهود في تهويد القدس وتدمير كل شيء غير مقدس عندهم.

ثانياً: السياسة الاستيطانية في مدينة القدس:

منذ احتلال مدينة القدس في حزيران عام 1967م بدأت السياسة الإسرائيلية برسم معالم جديدة لتهويد القدس من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، وإيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي إعادة تقسيمها مرة أخرى، بدأت إسرائيل بالسيطرة على المدينة من أجل بناء سلسلة من المستوطنات لتحيط مدينة القدس من جميع الجهات، ومحاولة طرد السكان الفلسطينيين وإحلال سكان يهود مكانهم لخلق واقع جغرافي وديمغرافي جديد، بالإضافة إلى إحداث خلخلة سكانية في القدس العربية لرسم ما يسمى بحدود القدس الكبرى، فبعد أن كان الفلسطينيون يملكون غالبية الأراضي عام 1967م، أصبحوا بعد عمليات المصادرة وإقامة المشاريع الاستيطانية وفتح الطرق والبقاء ضمن الأحياء العربية يسيطرون على 14% من الأراضي في شرقي القدس (المصري،104:2000).

قامت إسرائيل بعد احتلالها للمدينة بالشروع بمصادرة ما يقرب من 116 دونماً داخل أسوار المدينة القديمة من المنطقة التي تعرف باسم حارة المغاربة، وقد تم الإعلان عن المشروع رقم 2185 ويقضي بإقامة 650 وحدة سكنية يقطنها 2400 نسمة من اليهود، وأقيم أيضا في هذا الحي مؤسسات تعليمية وأندية ومراكز للأمومة والطفولة، وعيادات صحية، وقد ألحقت السلطات الإسرائيلية عدداً من الأحياء العربية بها بعد تهجير سكانها وهدم بيوتهم (قاسمية،516:1991).

اعتمدت سلطات الاحتلال في نشاطها الاستيطاني على سلسلة من الإجراءات لتحقيق أهدافها في تهويد المدينة وإحكام السيطرة عليها، وتم ذلك عبر الأطواق الاستيطانية، بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية ومنها ما يلي: (أبو جابر وآخرون،558:1997)

الطوق الأول: ويضم المستوطنات رمات أشكول، جفعات همغتار، والتلة الفرنسية، والجامعة العبرية، وتعتبر تلك المستوطنات أول الأطواق حول مدينة القدس، لذلك أقامت إسرائيل هذه الأحياء على عجل مما شوَّه منظر المدينة من خلال الأبنية العالية التي تغلق الأفق الشمالي مما أثر تأثيراً كبيراً على المنظر العام للمدينة المقدسة.

الطوق الثاني: وهو خارج حدود البلدية ولكنه ضمن مجال القدس الكبرى وهدفت هذه المخططات إلى بناء السور الثاني حول المدينة ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش عتصيون، وتشمل مستوطنات عتصيون، وروش تسوريم، وألون شيفرت، ونفي دانيال، وأليعازر، وبيت عين، وإفرات، وبيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة عير غانيم حيث يهدف المشروع إلى بناء حوالي 10 آلاف وحدة سكنية وإسكان ما يقرب من 100 ألف مستوطن.

الطرق الالتفافية: تعتبر تلك الطرق جزءاً أساسياً من الخطوط الاستيطانية الإسرائيلية، بالإضافة لاستراتيجية السيطرة والحصار للأراضي الفلسطينية ومصادرة مساحات واسعة وتدمير أراضٍ زراعية وغيرها، وتزعم إسرائيل بأن هدف هذه الطرق هو فصل حركة الإسرائيليين عن المناطق الفلسطينية، بهدف تسهيل تحركات المستوطنين وحمايتهم من الهجمات الفلسطينية (حوش،1997).

لذلك هدفت إسرائيل من وراء محاصرة مدينة القدس بالمستوطنات وإقامة آلاف الوحدات السكنية اليهودية ومصادرة حوالي 35% من مساحة القدس، وقد أخذت تلك السياسة أبعاداً جيوسياسية في كل ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وقد انبثقت من هذه السياسة مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية في مجالات التوطين والتخطيط والبناء، بهدف منع تطوير الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، وبدأت مرحلة أخرى من عملية التهويد وضرب العصب الاقتصادي الفلسطيني، عبر الإعلان عن مخطط جديد لمركز المدينة من أجل تقييد النشاط التجاري، كما تم تنفيذ مشاريع وزارة البنية التحتية بإقامة مشاريع استيطانية داخل الأحياء الفلسطينية ضمن مشروع أطلق عليه (بوابة حول القدس) يهدف إلى عزل تلك الأحياء وتحويلها إلى مجموعات معزولة ومنقسمة، تحاط بالمستوطنات من جميع الجهات، راس العامود، وجبل المكبر، وجبل الزيتون، وغيرها من المشاريع الاستيطانية (التفكجي،162:2008).

ثالثاً: أهداف الاستيطان في القدس:

الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والمناطق المحتلة عامة يحمل أهدافاً سياسية وأمنية والتي تحقق إسرائيل من ورائها هدفها الرئيس وهو/ السيطرة الكاملة على المدينة، وهدفت هذه النشاطات إلى تحقيق الأغراض الآتية (ربيع،44:2005):

1. العمل على خلخلة الكثافة السكانية للفلسطينيين في القدس حفاظاً على الأمن من خلال عدم السماح لها بإعادة ترميم البيوت وتوسيعها وبنائها، لإجبار الفلسطينيين على الرحيل إلى مناطق أخرى، وإيجاد أغلبية يهودية كبيرة في المدينة تشكل بلا منازع عاصمة لإسرائيل.
2. إحكام السيطرة الإسرائيلية على القدس بحكم موقعها الاستراتيجي فهي تقع في وسط فلسطين، وتشكل خاصرة للضفة الغربية، وتقع على جبال عالية ترتفع عن سطح البحر حوالي 800 متر تقريباً، لذلك عملت إسرائيل على تغيير الواقع الديموغرافي والعمراني لهذه المدينة لأسباب أمنية استراتيجية.
3. عملت إسرائيل على استيطان الأراضي الزراعية وإبعاد المزارعين عنها وإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية عليها، وشق الطرق الالتفافية بغرض فرض الطوق الأمني وعزل سكان القدس عن محيطهم الفلسطيني والعربي في القرى والمدن المجاورة ووصلها بالمدن والتجمعات السكانية في إسرائيل.

4. تهويد المناطق التي تقام عليها المستوطنات من خلال هدف أيديولوجي يتمثل في حق اليهود في الاستيطان في كل مكان من أرض الميعاد، وقد برز هذا الهدف من خلال حكم الليكود وهو إقامة القدس الكبرى والتي تصل مساحتها حوالي 840كم2 او ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية (ناجي،1987:80).

5. تحقق المستوطنات هدفاً امنياً وعسكرياً، لإقامتها على مناطق استراتيجية كالمرتفعات وسفوح الجبال، وبذلك تسيطر على مركز النشاط والحركة ومحاور الدخول إلى الضفة الغربية وحصارها للتجمعات السكانية العربية في القدس (دويك، 2004:111).

6. أهم هدف تسعى إسرائيل إلى تحقيقه هو خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره بقرار سياسي، وبالتالي تعذر التوصل إلى أي حل مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى استخدامها ورقة ضغط ومساومة ضد الفلسطينيين (محارب،1971:86).

7. تجسيد عملي للعنصرية الصهيونية عن طريق استيعاب المهاجرين الجدد في تلك المستوطنات وخلق مدن جديدة في شرقي القدس، وقد تم التركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967م (Racem,1989:6).

8. طرد السكان المقدسيين من أرضهم وإسكان اليهود بدلاً منهم، وللوصول إلى هذا الهدف ارتكبت المنظمات الإرهابية العديد من الأعمال الإجرامية ضد الأهالي المقدسيين، بهدف بث الرعب في نفوسهم وارغامهم على ترك منازلهم (كثن،1985:154).

تسعي إسرائيل من وراء ذلك إلى سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في القدس لأهمية تلك المدينة من الناحية الاستراتيجية، وتهدف أيضاً إلى إيجاد حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض، وإجبار المواطنين الفلسطينيين على الهجرة القسرية من مدينة القدس، وتحويلها إلى مدينة خالية من الفلسطينيين، وقطع التواصل بين الفلسطينيين وتاريخهم الديني والثقافي، وقد جعلت إسرائيل الاستيطان أداة ضغط ومساومة في أية مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تجعل من المستحيل على أية حكومة إسرائيلية المضي قدماً في عملية السلام مع الفلسطينيين، وتحول دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م.

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في القدس

تمسكت إسرائيل بمبدأ عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وأخذ الزعماء الإسرائيليون يخططون لتحقيق التوسع الجغرافي، وامتزجت الأبعاد السياسية والأمنية بأبعاد تاريخية ودينية لإنجاز هذا التوسع، شرعت إسرائيل في خلق حقائق جديدة على الأراضي التي احتلتها بعد حزيران عام 1967م، وتمثلت هذه الحقائق بنشاطات استيطانية مكثفة ووصفت هذه النشاطات بسياسة الضم والزحف للأراضي العربية، ولقد شكلت مدينة القدس أساس هذه النشاطات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية وأمنية تتعلق بمستقبل إسرائيل وتوسعها.

أولاً: الأبعاد السياسية:

شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية بالتدريج على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولقد كانت حدود الاستيطان إضافة للقوة المسلحة تقرر إلى حد ما الحدود السياسية المقترحة لإسرائيل، وفي ذلك السياق قال موشيه سنيه رئيس القيادة القطرية للهاغاناه عام 1943م إن: الاستيطان ليس هدفا في حد ذاته فحسب بل وسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين، لذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية أو بالقرب منها أو حولها، أو في مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال عنه (عايد،566:2004)، لذلك فإن بناء شبكة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والقدس خصوصاً، أمر له أهميته في الصراع العربي الإسرائيلي، لأنها تتيح للإسرائيليين السيطرة على الأرض، وتثبيت حدودها بالإضافة إلى جمع اليهود وتوحيد الفكر السياسي للتجمعات اليهودية.

لذلك ظل الاعتبار السياسي للاستيطان هو الاعتبار الرئيسي للحركة الصهيونية وإسرائيل، كما أنها تعتبرها ورقة ضغط في حالة التسوية، وقد اتبعت إسرائيل ذلك في مفاوضاتها مع مصر والتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، كذلك خطة الانفصال الإسرائيلية أحادية الجانب الخاصة بمستوطنات قطاع غزة، وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية والتي بموجبها أخلت إسرائيل جميع هذه المستوطنات على أن يكون لكل مستوطنة متبقية ثمن سياسي عندما يحين وقت إخلائها، ولهذا طبقت إسرائيل بشكل واضح سياسة الاستيطان في القدس بحيث تم عزل المدينة بشكل كامل عن محيطها وربط مستوطناتها مع بعضها الآخر مع بقية المدن الإسرائيلية، وذلك لأهداف سياسية (عايد،569:2004).

لذلك فمنذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة أطلقت حكومة ليفي أشكول من خلال وزيرها يغال ألون مشروعاً استيطانياً بأبعاد سياسية، يتمحور حول مبدأ أساسي وهو أن إسرائيل يجب ألا تعود إلى حدود حزيران عام 1967م، تحت أي ظرف مع سعي إسرائيل للسلام مع الدول العربية (Allon,1970:100). كما أن عملية ضم أراضي الضفة الغربية سوف تترك كانتونين فلسطينيين الأول شمال مدينة القدس والآخر جنوبها، هذان الكانتونان سوف يرتبطان معاً بممر ضيق يوصلهم بمدينة أريحا إلى الأردن، وسوف يكونان منزوعي السلاح ومحاطين بحزام من المستوطنات الزراعية والعسكرية (Harris,1985:66)، وعليه فإن القدس ستشكل فاصلاً طبيعياً للكيان الفلسطيني المقترح، وسيحرمه من أي تواصل إقليمي يعطيه مقومات الحياة، وفي الوقت نفسه سوف يربط شرق المدينة ربطاً كاملاً بغربها، بحيث تصبح مدينة موحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهم المدن الإسرائيلية خصوصاً المدن الساحلية، وستفصل المدينة عن التجمع السكاني الفلسطيني في الضفة الغربية، لذلك تعتبر الأرض هي ساحة للمواجهة السياسية المستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وعلى الرغم من توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أيلول عام 1993م، الذي لم يتطرق إلى حل لمستقبل القدس الشرقية، بل ترك مستقبل المدينة إلى مفاوضات الحل النهائي، فقد كرر اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مراراً بأن على ياسر عرفات أن ينسي موضوع القدس، وأكد ان القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة، وهذا يعني استمرار إسرائيل بالسيطرة على المدينة، وذلك ما أكده نائب رئيس بلدية القدس إبراهام كهيلا حيث قال: إن الأوساط الدولية بما فيها الولايات المتحدة تخطئ أحياناً إذ تعرّف الجزء الشرقي من المدينة بأنه أرض عربية، لكن الحقيقة هي أن الوضع قد تغيّر جذرياً منذ حرب الأيام الستة، إن على كل من يبحث عن مستقبل القدس أن يأخذ ذلك في الاعتبار (أرنسون،1997:28)، كما رفض أيهود براك في مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد في يوليو 2000م، أي سيادة فلسطينية على القدس وطرح فكرة أن يبقى الوضع على ما هو عليه، إن الواقع الذي أوجدته كثافة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية وحولها، أعطى لباراك في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م قوة في عدم التنازل عن هذه المستوطنات بسبب كبر عدد سكانها وعدم إمكانية إجلائهم من تلك المستوطنات، حيث لعب الاستيطان دوراً مهماً في تحديد حدود مدينة القدس والتي بدورها ترسم حدود إسرائيل زمن السلم، أما زمن الحرب فإن حدود إسرائيل هي حدود القوة العسكرية وأين يقف الجندي الإسرائيلي (قيطة،2002:51).

أما حكومات الليكود فنستطيع أن نوجز مشروعها الاستيطاني بأهداف سياسية كما قال مناحيم بيغن مؤسس الليكود ورئيس وزرائها الأسبق: أرض إسرائيل ستكون كلها لشعب إسرائيل وإلى الأبد (Chomsky,1983:5)، ويتضح موقف الليكود من خلال المشروع الذي تقدم به مناحيم بيغن للكنيست الإسرائيلي في 28 كانون

أول عام 1977م، وسار على أسسه جميع قيادات الليكود مع بعض التعديلات التي تنسجم مع الواقع السياسي الجديد، والذي يرسم الخط العام لحزب الليكود حيال أية تسوية سياسية مستقبلية مع العرب حول الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967م، وأهم الأسس التي بني عليها مشروع بيغن هي (مصالحة،1994:386-388):

1. حكم ذاتي للسكان العرب وليس الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة.
2. الأمور الإدارية للسكان العرب ستكون بيد مجلس إداري فلسطيني منتخب.
3. الأمور الأمنية والنظام العام سيكون بيد إسرائيل.
4. للإسرائيليين الحق بالاستيطان وامتلاك الأراضي في يهودا والسامرة وقطاع غزة.
5. السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة من حق إسرائيل فقط.
6. القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل ولا تدخل ضمن التفاوض.

وقد وضع شارون خريطة سياسية للاستيطان على مستوى فلسطين، والتي تعتبر الترجمة الحقيقية لأفكار الليكود وتضمن مشروعه النقاط الآتية (الجعفري،1981:20):

1. يجب أن ينشر الاستيطان الإسرائيلي على طول خطين متوازيين الأول هو الخط الساحلي الغربي، وهذا الخط الاستيطاني قد تم إنجازه بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948م، أما الخط الثاني وهو يمثل الخط الاستيطاني حيث يبدأ من مرتفعات الجولان في الشمال، وينتهي بشرم الشيخ في الجنوب ويمر بالضفة الغربية ومن ضمنها القدس.
2. سيتم وصل الخطين بكثير من الخطوط العرضية وذلك النظام سيعمل كعمود فقاري مزدوج للأمن الإسرائيلي.
3. إنشاء ثلاث كتل استيطانية فيها، بحيث تكون الأولى حول القدس لعزلها عن محيطها العربي، والثانية شمال الضفة الغربية، حيث سترتبط مع المنطقة الساحلية من جهة، وستعمل على عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين عن أي تواصل جغرافي مع إسرائيل من جهة أخرى، أما الكتلة الثالثة فتقع إلى الجنوب من الضفة الغربية حول الخليل وبيت لحم.

وبناءً عليه، فإن هذه الكتل الثلاثة سوف تكون منتشرة في الضفة الغربية، وتؤدي نفس الغرض الذي يحققه مشروع ألون من تقسيم الضفة الغربية، ولكن إلى (كانتونات) متعددة وصغيرة ستنهي أي تواصل جغرافي للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، فإن نتائج المشروع ستظهر على القدس أولاً وستكون منعزلة جغرافياً وسكانياً تماماً عن محيطها العربي تمهيداً لعملية ضم تلقائية وهادئة كسياسة أمر واقع، وهذا ما تم بالفعل ونحن نرى القدس الآن معزولة تماماً عن محيطها العربي من قرى ومدن، بل إن أحياء القدس نفسها أصبحت معزولة عن مركز المدينة.

مع انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين أول عام 1991م وما تلاه من اتفاق إعلان المبادئ في أيلول عام 1993م، ازدادت الخشية لدى اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي من أن تؤدي العملية السلمية إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء واسعة من المناطق الفلسطينية المحتلة وإعادة الحرم القدسي الشريف إلى الفلسطينيين، فقد بدأت المشاريع والخرائط السياسية الإسرائيلية تخرج للجمهور الإسرائيلي والفلسطيني، مرتكزة على الواقع الذي فرضه الاستيطان على الأرض منذ عقود ليلغي إمكانية أية تسوية باستثناء تسوية بالشروط الإسرائيلية، لذلك أكد الليكود احترامه للاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال برنامجه الانتخابي لعام 1996م، وأكد أن دوره سيكون تخفيف المخاطر السياسية المستقبلية التي تنتج عن هذه الاتفاقيات، وعندما فاز الليكود في هذه الانتخابات، وجد نفسه أمام التزامات إقليمية ودولية، وفي تلك الفترة قامت حركات الهيكل بنشاط دعت إلى دخول اليهود إلى الحرم الشريف والصلاة فيه وبناء الهيكل، وأصدرت في العام 1996م لجنة حاخامات مجلس المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة فتوى دينية دعت كل حاخام إلى الدخول للحرم الشريف بنفسه، وأن يوجه كل حاخام اتباعه وتلاميذه على دخول الحرم الشريف (محارب،20:2016).

حاول أقطاب الليكود الالتفاف على الواقع الجديد دون المساس بالأهداف السياسية الأساسية والتي سيطرت على توجهاتهم السياسية التي تتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة، بعد تشكيل حكومة نتنياهو في العام 1996م، أغلقت الحكومة بيت الشرق وتم تضييق الخناق على المؤسسات الفلسطينية في المدينة، وزاد الحصار على أهلها من خلال عمليات سحب هويات المقدسيين، ومنع البناء وهدم البيوت، وتكثيف الاستيطان داخل المدينة وحولها، بل وإنشاء مستوطنات جديدة مثل المستوطنة التي أعلن عن بنائها في جبل أبو غنيم «هارحوما» بين القدس وبيت لحم، واستمرار الحال مع جميع الحكومات سواء الليكود أو العمل أو كاديما.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 وما جلبته من آثار، فإن الاستيطان في القدس ومحيطها لم يتأثر سلباً، بل على العكس ازداد بشكل ملفت للانتباه، فعلى سبيل المثال فان مستوطنة مودعين – عليت التي تقع بالغرب من القدس على الخط الأخضر، وهي مستوطنة لليهود المتدينين الأرثوذكس «الحريديم»، حيث ازداد عدد سكانها إلى 18% في الشهور العشرة الأولى للانتفاضة، وفي فصل جديد من فصول السياسات التهويدية الإسرائيلية في مدينة القدس، تم الكشف في شهر أيلول من العام 2008 عن مخطط إقليم القدس، والذي يشدد على تحقيق حلم دولة الاحتلال بدولة إسرائيلية يهودية وعاصمتها القدس الكبرى، وذلك عقب إقرار الكنيست الإسرائيلي مشروع قرار «القدس الموحدة عاصمة الشعب اليهودي» بقراءته الأولى في العام 2008م، حيث بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية القابعة بشكل غير قانوني في القدس الشرقية 18 مستوطنة، وتحتل ما مساحته 21كم2، ويقطنها ما يزيد على 210 مستوطنين (معهد الأبحاث التطبيقية،2015).

وقد أظهر العديد من استطلاعات الرأي في إسرائيل ازدياد تشدد المجتمع الإسرائيلي تجاه كل ما يتعلق بالحرم الشريف، فقد أظهر استطلاع الرأي العام الإسرائيلي في العام 2013م، وجود أغلبية كبيرة في صفوف المجتمع الإسرائيلي تؤيد تغيير الوضع القائم في الحرم الشريف، فقد بين الاستطلاع بأن نسبة 59% من المجتمع الإسرائيلي تؤيد أن تقوم إسرائيل بفرض التقسيم الزماني والمكاني في الحرم الشريف بين اليهود والمسلمين، وشهدت الكنسيت بدورها في الأعوام الأخيرة نشاطاً مكثفاً بهدف تغيير الوضع القائم في الحرم الشريف، والسماح لليهود بالصلاة فيه، بما في ذلك تقسيمه مكانياً وزمانياً، ففي عامي 2013،2014م ناقشت لجنة الداخلية في الكنيست 14 مرة موضوع جبل الهيكل مقارنة مع أربع مرات فقط طوال العقد الذي سبق، وفي أكتوبر عام 2015م دعت وزيرة الخارجية في حكومة نتنياهو تسيبي حوطوفيلي إلى السماح لليهود بدخول الحرم بغرض الصلاة فيه، وإلى رفع العلم الإسرائيلي فوق الحرم الشريف (محارب،2016:22).

يمكن القول: إنّ لإسرائيل تاريخ طويل وحافل يشهد على تلاعبها بالحقائق على الأرض في المناطق التي احتلتها خلال حرب العام 1967، وخاصة في مدينة القدس، حيث عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على ترجيح كفة الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح الإسرائيليين، وإعطاء الدعم غير المشروط للمستوطنين الإسرائيليين والمنظمات الإسرائيلية لبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في المدينة، كما استعانت إسرائيل بأساليب مختلفة ومتعددة لتحقيق هدفها المتمثل في التغيير الديموغرافي في المدينة منها فصل القدس الشرقية جغرافيا عن باقي محافظات الضفة الغربية، واعتماد سياسة عنصرية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعمليات التخطيط العمراني وعملية إصدار تراخيص البناء، وهدم المنازل الفلسطينية، وسحب حقوق الإقامة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج أو خارج حدود المدينة لأكثر من سبع سنوات، أو الذين لا يستطيعون إثبات أنهم يعيشون في مدينة القدس.

ثانياً: الأبعاد الأمنية:

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران عام 1967م، لم يختلف الإسرائيليون حول موضوع الاستيطان الذي سيخدم مصالحهم الأمنية سواء الأحزاب اليمينية أو اليسارية، والتي أقرت جميعها البدء باستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن أكثر من 65% من سكان إسرائيل يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتد من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية وأكثر من 80% من الصناعات الإسرائيلية توجد في هذه المنطقة، وأن الساحل هو المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة لإسرائيل، وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر حاجة أمنية حقيقية بالنسبة لإسرائيل (شيلو،13:1985)، لهذا سعت إسرائيل من خلال شبكة المستوطنات الممتدة في الأراضي الفلسطينية إلى تحقيق أهداف أمنية، وهذا واضح من خلال اختيار مواقع المستوطنات والنقاط العسكرية في المرتفعات، بالإضافة إلى الجدار والحواجز المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية.

لهذا تعتبر الضفة الغربية هي المنطقة الاستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية، وبدونها فإن الساحل الإسرائيلي يكون دوماً مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية، لقد منحت حرب حزيران عام 1967م إسرائيل عمقاً استراتيجياً أمنياً يوفر لها القدرة على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل الهجوم المضاد الإسرائيلي وعليه تبلورت نظرية الحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع، ومن ثم تبلورت نظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية، هذه النظرية مهدت الطريق أمام استراتيجية الردع، إن حدود إسرائيل كما حددها بن غوريون تتمدد باستمرار، مع مدى ما تصل إليه قوة جيشها، وهي أول دولة في العالم الحديث يجري إعلان قيامها دون أن يصاحب هذا الإعلان بيان يحدد الخطوط على الأرض وموقعها على الطبيعة، إسرائيل لم تعين حدودها منذ إعلانها (Heikal,1996:223)، فإن الأمن والحدود مسألة غير قابلة للنقاش من حيث أهميتها لإسرائيل، وأن الأمن والحدود يعنيان لهذه الزعامة أن التوسع والضم هي السياسة التي يجب أن ترتكز عليها إسرائيل لإنجاز هذين الهدفين، قد تختلف الزعامات الإسرائيلية على مساحة الأراضي التي ستضم، أو يتم التوسع بها من حزب إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى، لكن تبقى سياسة التوسع والضم هي أساس السلوك الإسرائيلي في التعاطي مع قضية الأمن والحدود، يقول يغال ألون الذي يعتبر من واضعي الاستراتيجية العسكرية والأمنية الإسرائيلية: ان إسرائيل تؤمن بالسلام مع العرب ولكن الحدود الاستراتيجية الآمنة مهمة لإسرائيل، وإن أمن إسرائيل لا يمكن صياغته بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، إن إسرائيل يمكن أن تتنازل عن أراضٍ ولا يمكن أن تتنازل عن حدود استراتيجية آمنة قابلة للدفاع، أما ما يتعلق بالقدس فإن سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة والمناطق المحيطة بها حيوي لإسرائيل للحفاظ على أمنها وعلى خطوط مواصلاتها (خمايسي،61:1996)، الاستيطان في القدس ببعده الأمني خارج نطاق الجدل الإسرائيلي، حيث حظي بإجماع كامل من القوى الصهيونية الإسرائيلية، وتحت جميع الحجج وفي مقدمتها الأمنية.

الاستيطان ودوافعه بالنسبة لإسرائيل كانت وما تزال ذات طابع سياسي وأمني بالدرجة الأساسية حيث الطبيعة الاستراتيجية للضفة الغربية والقدس هي جوهر هذا الدافع الاستيطاني، وعلى الرغم من إغفال الدافع الأيديولوجي لليهود في الاستيطان بالقدس، إلا أننا نستطيع أن نسجل حقيقة أن اسرائيل لم تشن حملة استيطانية مجنونة في جميع المناطق ذات الأهمية الأيديولوجية كما شهدته مدينة القدس، إن النتيجة المباشرة لحرب حزيران عام 1967م والخاصة بحدود إسرائيل مع جارتها الأردن قد قلصت طول هذه الحدود من 984كم إلى 550كم (شيلو،1985:13). وجعلت المساحة بين الحدود الأردنية ومدينة تل آبيب حوالي 80كم من الشمال إلى الجنوب، وعليه فإن المشكلة الرئيسية بالنسبة لإسرائيل هي أن هذه المنطقة الحيوية تقع في الممر الضيق (Harris,1980:65–66).

إن الضفة الغربية ذات الطبيعة الجبلية، وذات الوجود السكاني الفلسطيني الكبير والقدس جزء مهم منها، جعلها إلى حد ما تشكل مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل وأمنها، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة كونها تشكل الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل فمن يسيطر عليها يستطيع أن يفرض سيطرته على أغلب الساحل الفلسطيني، وهنا تأتي أهمية القدس الكبرى حيث ستكون حلقة الوصل بين الساحل الفلسطيني ونهر الأردن، وتسهم من خلالها المستوطنات في السيطرة على المنافذ، ومنع أفراد المقاومة الفلسطينية من التسلل إليها، وجعل سكان المناطق القريبة منها يشعرون بالوجود الإسرائيلي، وبذلك يزول من مخيلة الفلسطينيين احتمال عودة السيطرة الفلسطينية على هذه المناطق، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية للضفة الغربية وعلى رأسها القدس تقع في اهتمام السياسة الأمنية الإسرائيلية.

المبحث الثالث

تداعيات السياسة الإسرائيلية على السكان المقدسيين

تسارعت وتيرة الهجمة الشرسة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومواصلة بناء المشاريع الاستيطانية ومصادرة الأراضي وتهويد مدينة القدس، وعزلها عن الضفة الغربية وتفريغها من سكانها الفلسطينيين وإقامة جدار الفصل العنصري، والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية وهدم المنازل، ومنع المصلين من أداء صلواتهم وتحديد أعمار المصلين، وذلك في سباق مع الزمن لفرض سياسة الأمر الواقع وإحداث تغيير ديمغرافي وجغرافي لصالحها، واستباق أي حديث حول مفاوضات الحل الدائم الذي سيطرت عليه مقولة «يهودية الدولة» على العقل الصهيوني بمختلف أطيافه، لهذا شكل الاستيطان الأساس الذي تعتمد عليه إسرائيل، واعتبرت السياسة الإسرائيلية في التضيق على السكان المقدسيين الوسيلة والهدف لإسرائيل.

أولاً: سياسة التهويد ومعاناة أهل القدس

إن الهدف الأساسي لحكومات اسرائيل في مدينة القدس هو الاستيلاء على المدينة بأكملها وتهويدها، وجعل السكان اليهود في المدينة هم الأغلبية والعرب فيها أقلية، وذلك من خلال السياسة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية ضد سكان القدس، بحيث يشكل ذلك ضغطًا وعبئًا كبيراً على كاهل المقدسيين حتى يغادروا ويتركوا المدينة، وتشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى خريطة الكثافة السكانية في البلدة القديمة التي تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويدها وطرد السكان المقدسيين منها، إلا أن عدد السكان المسلمين 89.042، و8.042 من المسيحيين الأرمن، و9.625 من المسيحيين في حارة النصارى، و8.232 من اليهود في حارة الشرق أو ما يسمى «حارة اليهود»، أما القدس الشرقية فبلغ عدد سكانها سنة 2006م 413 ألفًا، منهم 231 ألف فلسطيني، و182 ألف مستوطن يهودي، ومع احتساب أعداد سكان القدس الشرقية والغربية فإن مجموع سكان القدس بلغ في أوائل سنة 2007م (720 ألفًا)، بينهم 475 ألف مستوطن يهودي بنسبة 66%، و245 ألف عربي بنسبة 34% (مركز الزيتونة،237:2007).

ثانياً: سياسة منع البناء وهدم المنازل

عملت السياسة الإسرائيلية منذ احتلال المدينة على تقليص الوجود الفلسطيني داخل حدود البلدية، ومصادرة الأراضي وسحب الهويات، فقد رافق عمليات مصادرة الأراضي قانون التخطيط والبناء الذي لا يميز بين مواطن مقيم أو غير مقيم، حيث تنطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء ومن ضمنها وجود استصدار رخصة بناء، حيث أدت السياسة التي اتبعتها إسرائيل إلى تفاقم أزمة السكن في المناطق العربية، ونتيجة لعدم المصادقة على المخططات الهيكلية لهذه الأحياء العربية، كذلك نسبة السكان الفلسطينيين في مناطق محدودة لا تتعدى في أقصى حالاتها 75% من مساحة الأرض، وعلى بعد أمتار من الأحياء العربية ترتفع النسبة إلى ما يقرب من 300%–115% من مساحة الأرض، كما هو الحال في رأس العامود، أو التلة الفرنسية، كما أن الحصول على رخصة بناء للفلسطينيين يحتاج نحو 9 سنوات، وتصل تكاليفها إلى 20 ألف دولار، مما يدفع المواطنين الفلسطينيين إلى القيام بالبناء بدون ترخيص، وما يتبع ذلك من تهديد بالهدم أو تقديم صاحب البناء للمحاكمة وتكون الغرامات أكبر من تكاليف البناء، لكن الحكومة الإسرائيلية تقوم بالبناء عبر شركات وبيعها لليهود بكل سهولة، وتكون التكاليف قليلة مقارنة مع الفلسطينيين (التفكجي،31:1994).

على الرغم من أن هذه المنازل مهددة بالهدم في أية لحظة وأصبح الإجراء الأكثر قسوة التضييق على السكان، حيث تقوم سلطات الاحتلال بإلزام صاحب المنزل أن يتولى هدم منزله بنفسه، وإن قامت هي بهدم المنزل تلزم صاحب المنزل بدفع نفقات الهدم والغرامات، وركزت سلطات الاحتلال جهدها على تطبيق هذا

الإجراء فأجبرت السكان على هدم منازلهم بأيديهم وبلغ عدد هذه العقارات حوالي 23 عقاراً، ويأتي هذا الإجراء في سلسلة من الإجراءات التهويدية الإسرائيلية لمدينة القدس لتحقيق الأهداف السكانية لليهود في التفوق الديموغرافي على العرب، والحد من التوسع السكاني الفلسطيني، وبلغ عدد المنازل المهدمة في القدس من العام 2000 إلى العام 2009م 654 منزلا (مركز الزيتونة،286:2010).

ثالثاً: سياسة تهجير المقدسيين وسحب حق الإقامة في القدس

تسعى المخططات الإسرائيلية إلى حصر نسبة الفلسطينيين في القدس بشقيها الشرقي والغربي بما لا يتجاوز 20– 25% من سكانها، وذلك من خلال سياسة التهجير الهادئة، وهي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، وقد بدأت هذه السياسة منذ العام 1967م، وهي متواصلة حتى الآن، حيث مارست إسرائيل من خلال وزارة الداخلية أسلوبًا جديدًا لتقليص عدد المقدسيين، يتمثل بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرتها إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

ويحصر قانون الدخول في إسرائيل الصادر عام 1974م الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية وهي (مركز الزيتونة،278:2007):

1. إذا أقام الشخص خارج إسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.
2. إذا حصل الشخص على إقامة في دولة أخرى.
3. إذا حصل الشخص على جنسية دولة أخرى بوساطة التجنس.

وبذلك يُحرم المقدسيون من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن بسبب الدراسة أو العمل أو ازدواجية الجنسية، وبالنسبة إلى جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل الأولاد، فمنذ العام 2000م قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد طلبات لم الشَّمل جميعها، كما بلغ عدد بطاقات الإقامة التي سحبت منذ عام 1967م حتى 2007م 8.558 بطاقة، أما البطاقات التي سحبت خلال العام 2008م وحدها فقد وصلت إلى 4.577 ، وهي تشكل نسبة 34.8% من البطاقات التي سحبت منذ احتلال المدينة، وهذا التطور مرشح للزيادة في ظل ممارسات الاحتلال العنصرية ضد المقدسيين(مركز الزيتونة،282:2010)، كما أن قانون مركز الحياة «domicile" الذي تم تكريسه والعمل به اعتباراً من يناير 1997م، اعتمد صيغة قانونية ينص على أن من يسكن داخل حدود القدس فقط له حق الإقامة الدائمة الفعلية، وعلى ضوء ذلك فإن أكثر من 120 ألف مواطن مقدسي مهددون بفقدان حقهم في الإقامة الدائمة في القدس على اعتبار أنهم زائرون غير مقيمين إقامة دائمة بعد صدور هذا القرار (معهد الأبحاث التطبيقية،2015).

رابعاً: سياسة الاعتداءات على السكان المقدسيين

ازدادت اعتداءات الجماعات اليهودية في الاستيلاء على البيوت المقدسية في إجراءات غير مسبوقة لوضع يدها على البيوت في البلدة القديمة ، باستخدام أساليب القرصنة والاحتيال، وقوبلت هذه المحاولات بالتصدي من المقدسيين، إلا أن هذه الجماعات وضعت يدها على عدد من البيوت المقدسية، وقد لاقت مباركة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية وذلك بتسجيل الأملاك والعقارات التي استولى عليها المستوطنون في البلدة القديمة، من أجل تثبيت الملكية لجهات يهودية استيطانية، وتم الكشف عن تسجيل 120 عقاراً للمستوطنين من خلال وثائق مزورة، كما قامت سلطات الاحتلال بتسجيل ما مساحته 137 دونمًا من الأراضي والعقارات في منطقة باب المغاربة والبؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة، وهي تعود إلى الوقف الإسلامي (أبو عطا،20:2009).

خامساً: سياسة فرض الضرائب على المقدسيين

يعتمد أهل القدس الشرقية بشكل كلي على الخدمات التي تقدمها بلدية القدس الغربية لاحتياجاتهم الأساسية، وتفرض سلطات الاحتلال ضرائب باهظة على سكان المدينة، وتمتنع عن الاستثمار العام في مناطقهم، وهناك تمييز واضح في مجال دفع الضرائب، حيث يعفى المستوطنون اليهود من دفع ضريبة «الأرنونا»، وهي ضريبة البلدية، في حين على الفلسطينيين دفع الضرائب بكاملها رغم أن دخل الفرد الفلسطيني قليل بالنسبة إلى دخل المستوطن اليهودي، كما توجد أحياء فلسطينية خارج حدود بلدية القدس الغربية وتدفع كامل الضريبة «الأرنونا»، وهي لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها البلدية(سالم،144:2003).

ويعاني أهل القدس من ضريبة «الأرنونا» والتي تفرض على المساكن والمحلات التجارية، وقد أدت الضرائب الباهظة التي فرضت على المقدسيين إلى دفع أكثر من 250 تاجراً في البلدة القديمة من القدس إلى إغلاق متاجرهم بعد تعرضهم للملاحقة، والحجز على محتوياتها ومصادرتها والحجز على حساباتهم في البنوك بدعوى أنهم مدينون لسلطات البلدية والضرائب.

وفقا للإحصائيات الإسرائيلية فإن اسرائيل تجبي ما نسبته 35 % من ميزانية بلدية الاحتلال من السكان المقدسيين في القدس الشرقية المحتلة، لكن الإحصائيات ذاتها تشير إلى أن بلدية الاحتلال تنفق ما نسبته 5 % فقط على القدس وسكانها، في حين تخصص 30 % من هذه الأموال لتنفيذ مشاريع عديدة في المستوطنات، ولتعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في القدس المحتلة. (الاقتصادي،2016/9/2م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار).

سادساً: سياسة الحواجز والإغلاق العسكري

تسبب الإغلاق العسكري والحواجز الإسرائيلية في الحد من حرية التنقل والحركة للمواطنين المقدسيين داخل المدينة وخارجها أو باتجاه أراضيهم الزراعية، وهذه السياسة تعيق حركة المقدسيين وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية بسبب غياب حرية نقل البضائع، والمنتجات الزراعية من وإلى المدينة، كما تمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين في الضفة الغربية من دخول مدينة القدس، إلا بتصريح خاص، وبدأت سياسة الإغلاق العسكري حول القدس خلال حرب الخليج الثانية عام 1991م، وقد تحوّلت هذه السياسة إلى إغلاق كامل مع بداية انتفاضة الأقصى في 29 سبتمبر عام 2000م حتى الآن، وهو ما أثر سلباً على التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفة الغربية والقدس (سالم،145:2003).

سابعاً: سياسة تهويد المقدسات الإسلامية في القدس

إن أبرز التحديات للهوية اليهودية المزعومة لمدينة القدس هي عدم وجود أي شيء مقدس في صيغة بناء أو معبد أو موقع تاريخي بارز فيها، من أجل ذلك تركزت الجهود الإسرائيلية على إيجاد بنية تحتية حقيقية لمقدسات يهودية داخل البلدة القديمة، والقيام بتهويد المقدسات الفلسطينية التاريخية وتدميرها من أجل بناء كنيس فوق الأرض مثل كنيس «خيمة إسحق» المقابل لباب السلسلة أو كنيس الخراب في حارة الشرف «حي اليهود»، أو من خلال إعداد شبكة متكاملة من الحفريات التي تقام فيها مزارات يهودية مختلقة لافتتاحها أمام الزوار.

ويتعرض المسجد الأقصى بشكل خاص إلى هجمة شرسة من المؤسسة الإسرائيلية والجماعات اليهودية المتطرفة التي طالت الإنسان والآثار والتاريخ والحضارة لتنفيذ مشاريع السيطرة وتهويد للمسجد، وتصاعدت بشكل ملحوظ ظاهرة اقتحام مجموعات يهودية للمسجد الأقصى المبارك رجالاً، ونساء، وأطفالا، مع إقامة شعائر دينية يهودية بارزة داخل باحاته، وأصبحت الظاهرة البارزة في هذه الاقتحامات أنها تتم بصورة مئات الأفراد، وتأتي على شكل مجموعات متتالية، وأصبح يشارك فيها بشكل بارز عدد كبير من الساسة الإسرائيليين، ومجموعات من المخابرات الإسرائيلية، كما أعلن عشرات ممن يتسمون بالمرجعيات الدينية والتلمودية اليهودية عن تأييدهم وتشجيعهم لأفراد المجتمع الإسرائيلي لاقتحام المسجد الأقصى، حتى يقتدي الآخرون بهم، وكانت تتم هذه الاقتحامات بحراسة مشددة من الشرطة الإسرائيلية التي تهدف بشكل أساسي إلى تحويل الإدعاء «بحق اليهود» في الدخول إلى المسجد الأقصى إلى أمر واقع يقبله سكان المدينة ويقبله الوعي العربي والإسلامي (أبو عطا،3:2009-7).

وشهدت هذه الفترة منذ العام 2009م في ظل حكومة «بنيامين نتنياهو» المتطرفة تصعيدًا حادًّا في الصراع على الأرض في مدينة القدس، وكان التصعيد والاستهداف واضحًا في استثناء نتنياهو للمدينة، ومنذ إعلانه في شهر تشرين الثاني عام 2009م عن تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م لمدة عشرة أشهر، وبلغ ذروته عندما عيَّن نتنياهو أواخر عام 2009م موظفين خاصّاً في مكتبه، لينسق مع بلدية الاحتلال في القدس لتسهيل عمليات هدم المنازل فيها، وعلى رأسها منازل حي البستان جنوب المسجد الأقصى (مركز الزيتونة،2010:288).

وفي الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني «محمود عباس» بتاريخ 23 أيلول عام 2011م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي طالب فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وتطرق فيه إلى الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال لتهويد القدس: «وفي الوقت الذي ترفض فيه سلطات الاحتلال إعطاء تراخيص بيوت لمواطنينا في القدس الشرقية المحتلة، فإنها تكثف حملة هدم البيوت ومصادرتها وتشريد أصحابها وساكنيها منذ عشرات السنين، وذلك ضمن سياسة تطهير عرقي تعتمد أساليب متعددة بهدف إبعادهم عن أرض آبائهم وأجدادهم، وقد وصل الأمر إلى حد إصدار قرارات بإبعاد نواب منتخبين إلى خارج مدينتهم القدس، وتقوم سلطات الاحتلال بحفريات تهدد أماكننا المقدسة، وتمنع حواجزها العسكرية مواطنينا من الوصول إلى مساجدهم وكنائسهم، وتواصل محاصرة المدينة المقدسة بحزام استيطاني، وبجدار الفصل لعزلها عن بقية المدن الفلسطينية» (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية،2016/9/2، عباس خلال خطابه بالجمعية العمومية: لقد دقت ساعة الربيع الفلسطيني).

شهدت الفترة الأخيرة الكشف عن حفريات جديدة ومنها جنوب المسجد وإلى الغرب منه، ليصبح بذلك عدد مواقع الحفريات تحت المسجد وفي محيطه 38 موقعًا منها 23 موقعًا نشطة و15 موقعًا مكتملة، أما من الناحية الجغرافية فتقع 17 حفرية منها جنوب المسجد الأقصى و19 حفرية غربة و2 شماله، وأكبر مشاريع الحفريات هو بناء وترميم ساحة البراق الذي يمتد على كامل المساحة الواقعة بين حائط البراق وحارة الشرف «الحي اليهودي»، وتبلغ مساحتها 7 دونمات، وكان جهد الاحتلال ينصب على توسيع رقعة الحفريات، وزيادة عددها وترميم المواقع الموجودة وإعدادها لاستقبال الزوار، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية، لتحويل المدينة اليهودية التاريخية التي بنتها أسفل المسجد الأقصى ومحيطه إلى المزار السياحي الرئيسي في دولة الاحتلال، ولن يضطر الزوار السياح في هذه الحالة من المرور في أي حي عربي أو حتى الاحتكاك مع المقدسيين في أثناء الدخول إلى المدينة ومغادرتها، وذلك من خلال شبكات الأنفاق التي تربط أجزاء هذه المدينة في الجنوب والغرب ببعضها البعض، حيث أنهى الاحتلال عمله في نفق يصل بين مدينة داود في سلوان جنوبًا وشبكة أنفاق الحائط الغربي في الشمال، وسيمكن هذا الطريق السائحين والمتطرفين اليهود من الوصول إلى ساحة البراق وأبواب المسجد الأقصى دون المرور بالتجمع السكاني الفلسطيني في الجنوب، مما يشكل

خطراً على المسجد الأقصى نفسه لأنه يسهل لليهود عمليات الاقتحام والتدنيس في المستقبل (مؤسسة القدس الدولية،2015:63-67).

من الواضح أن مقاومة الفلسطينيين لا سيما السكان المقدسيين وتصديهم المستمر للاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الشريف، ودفاعهم عنه مهم جداً، لكنه لا يكفي وحده لحماية الحرم القدسي الشريف، لذلك فإن حجم الحملة الاستيطانية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية، وطرح عطاءات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة وخصوصاً في أراضي القدس وبناء جدار الفصل، الذي يلتهم مساحات واسعة من أراضينا مقسمًا إياها إلى جزر معزولة ملحقًا بذلك آثاراً مدمرة بحياة عشرات الألوف من الأسر الفلسطينية، هدفها إبعاد السكان المقدسيين وطردهم وطمس الهوية العربية في مدينة القدس.

الخاتمة:

تبنت إسرائيل العديد من الإجراءات التعسفية الهادفة إلى تهويد مدينة القدس، وتفريغها من سكانها الأصليين، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية فيها من خلال عمليات الضم، ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، وهدف ذلك تحقيق تفوق ديموغرافي يهودي في المدينة المقدسة.

وأوضحت الدراسةُ السياسة الأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس، وهي تهدف إلى إحاطة المدينة بالمستوطنات الإسرائيلية لعزلها عن محيطها العربي، وحسم مستقبلها في أية عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، لذلك فإن السياسات الإسرائيلية تجاه الأرض والمقدسات تحمل مزيداً من الإجراءات التهويدية المتتابعة والمتسارعة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. استمرار إسرائيل في تبني سياسة تثبيت السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية فيها.
2. السياسة التي تنتهجها إسرائيل بحق الفلسطينيين وأراضيهم تشكل عقبة في طريق السلام، وتضعف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.
3. السياسات الإسرائيلية لا تختلف من حكومة إلى أخرى سواء حكومة الليكود أم العمال.
4. يهدف بناء المستوطنات إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية وطرد السكان منها.
5. استخدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من السياسات للسيطرة على الأراضي في شرقي القدس.

التوصيات:

1. التصدي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية بالسبل الشعبية والرسمية كافة.
2. دعم صمود المقدسيين في التمسك بالأرض والحفاظ عليها.
3. توحيد الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية من أجل نصرة القدس والمقدسيين.
4. فضح السياسات الإسرائيلية في المحافل الإقليمية والدولية كافة.
5. وضع استراتيجية موحدة لمواجهة السياسات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية.

المراجع العربية:

- أبو جابر، إبراهيم وآخرون. (1997): قضية القدس ومستقبلها، ط2، دار البشير، عمان.
- أبو عطا، محمود. (2009): مدينة القدس والمسجد الأقصى 2009م .. إلى أين؟، مؤسسة الأقصى للوقف والثرات، أم الفحم.
- أرنسون، جيفري. (1997): مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- التفكجي، خليل. (2008): الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج، أوراق فلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فلسطين.
- التفكجي، خليل. (1994): المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- الجعفري، وليد.(1981): المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة 1967-1980، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- حوش، ليوناردو. (1997): تغير معالم القدس والإجراءات الإسرائيلية لتحديد مصير القدس، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس.
- خمايسي، راسم. (1996): استراتيجيات الاستيطان في الأراضي المحتلة وأثرها على التخطيط القطري والتنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد37، بيروت.
- الدويك، موسي. (2004): المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.
- ربيع، علي. (2005): الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، القدس.
- سالم، محمد صلاح.(2003): القدس .. الحق .. التاريخ .. والمستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.

- شيلو، آرئيل.(1985): الضفة الغربية في استراتيجية الحرب الإسرائيلية، ترجمة: الكرمل للدراسات والتوزيع، عمان.
- صالح، محسن محمد. (2011): معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت.
- عايد، خالد. (2004): الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة في: دليل إسرائيل العام 2004، كميل منصور "محرر"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- عبد الهادي، مهدي. (1978): المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة (1967-1977)، ط1، جمعية الملتقى الفكري، القدس.
- قاسمية، خيرية. (1991): قضية المستوطنات اليهودية في الدولة الفلسطينية: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- قيطة، محمد أمير. (2002): المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة.
- كتن، هنري. (1985): مفاهيم إسرائيل، سياستها وممارساتها في القدس، جامعة الدول العربية، تونس.
- مؤسسة القدس الدولية، عين على الأقصى، تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال الفترة 2014/8/1 حتى 2015/8/1م، بيروت.
- محارب، عبد الحفيظ.(1971): الاستيطان في المناطق المحتلة في حرب حزيران، مجلة شؤون فلسطينية، العدد الثالث، تموز، ص84-112.
- محارب، محمود.(2016): سياسة إسرائيل تجاه الأقصى، مجلة سياسيات عربية، عدد19، أذار 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2007): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006م، بيروت.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.(2010): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009م، بيروت.

- مصالحة، عمر.(1994): الفلسطينيون والإسرائيليون: السلام الموعود، دار الساقي، بيروت.
- المصري، محمد.(2000): التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية (1967-2000)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- ناجي، طلال.(1987): الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية، ط1، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان.
- النتشة، رفيق، وياغي، إسماعيل.(1984): تاريخ مدينة القدس، دار الكرمل، عمان.

المراجع الاجنبية:

- Allon, Yegal. (1970): The Making of Israel>s Army, valentine, Mitchel and co. ltd, London.
- Chomsky, Noam. (1983): The Fateful Triangle: The united stutes Israel and the Palestinians, south end press, Boston, MA, USA.
- Harris, William. (1985): Israeli settlement in the occupied Arab Territories 1967 -1984: over view and Historical Perspective. In the league of Arab stat, ed. Israeli.
- Harris, William. (1980): Taking Root: Israeli settlement on the West Bank, The Golan and Gaza – Sinai, 1967-1980, John Wiley and sons, Ltd, USA.
- Heikal, Mohammed. (1996): A secret channels: the inside story of Arab-Israeli Peace Negotiations, Harper Collins Publishers, London.
- Racem, Khameyseh.(1989): Israel planning and house demolishing policy in the West Bank, copyright passia Palestinian Academic society for the study of International Affairs, East Jerusalem, December.

المواقع الإلكترونية:

- الاقتصادي،2014/12/23م، فريد محاريق، اقتصاد القدس بين الرباط والحصار، تاريخ المشاهدة 2016/9/2م

http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1d576ay1922922Y1d576a

- معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"،2015/11/6م، مخططات العزل والاستيطان الإسرائيلية تدمر مقومات حل الدولتين، القدس، تاريخ المشاهدة 2016/9/15م

http://www.poica.org/details.php?Article=8596

- وكالة فلسطين اليوم الإخبارية،2011/9/23م، عباس خلال خطابه بالجمعية العمومية: لقد دقت ساعة الربيع الفلسطيني، تاريخ المشاهدة 2016/9/2م

https://paltoday.ps/ar/post/119190